إدارة التنوع والأمن الدولي

م.م عبدالله عماد فاضل
الجامعة العراقية/ كلية القانون والعلوم السياسية
ae875245@gmail.com

الملخص:

يمثل موضوع التنوع في المجتمع وآثارها أحد الموضوعات المثيرة للجدل ومحور اهتمام العديد من الباحثين، خاصة منذ العقد الأخير من القرن العشرين، إذ تسعى العديد من الدول التي تتمتع بتنوع اجتماعي لإدارة التنوع العرقي أو الإثني أو اللغوي أو الديني أو الطائفي في مجتمعاتها، من اجل ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية وايجاد ركائز الاستقرار في دولها من خلال ترسيخ قيم التقبل والتنوع الذي يمثل أحد سمات المجتمعات المعاصرة ، فيكاد لا يخلوا مجتمع من وجود التنوع الذي يمثل شكل حضاري وطبيعي للمجتمعات البشرية.

إن إدارة التنوع والقيام بمهام ايجاد القواعد والمشتركات الاجتماعية والإنسانية من اولويات الحكومات والسلطات في العديد من الدول سعياً منها الى تقليل الفوارق الاجتماعية وايجاد اسس وقواعد التعايش السلمي والأمن والمشاركة السياسية والتمثيل الحقيقي عبر توفير قواعد الحقوق والحريات الفردية والسياسية وضمان إدامة هذه الحقوق عبر التشريعات والقوانين الدستورية والدولية لهذه المجتمعات.

وقد سعى المجتمع الدولي والمتمثل في الامم المتحدة والمنظمات العالمية التي تعنى بحقوق الانسان الى ضمان توفير الحقوق لهذه المجتمعات عبر ترسيخ مفهوم التقبل للأقليات والفئات المجتمعية والدعم عبر برامج الأمم المتحدة ومواثيقها لكل الاجراءات التي من شأنها ايجاد صيغ وركائز التعايش السلمي وتسيخ قيم الأمن عبر دعم التوجهات التي تقوم بها الدول في المجتمعات المتنوعة بهذا الخصوص.

الكلمات المفتاحية: التنوع، إدارة التنوع ، الأمن الدولي، الامم المتحدة، السلم المجتمعي ، التعايش السلمي، الاقليات .

تاريخ الاستلام: ٢/٤ /٢٠٢٤ تاريخ القبول: ١٢ / ٤ /٢٠٢٤ تاريخ النشر: ١ / ٦ /٢٠٢٤

Diversity management and international security

Assistant lecturer Abdullah Emad Fadel
Iraqi University / College of Law and Political Science
ae875245@gmail.com

Abstract:

The issue of diversity in society and its effects is one of the controversial topics and the focus of interest of many researchers, especially since the last decade of the twentieth century, as many countries that enjoy social diversity seek to manage the racial, ethnic, linguistic, religious or sectarian diversity in their societies, in order to ensure Achieving social justice and finding pillars of stability in their countries by consolidating the values of acceptance and diversity, which represents one of the features of contemporary societies.

Managing diversity and carrying out the tasks of creating social and human rules and commonalities are among the priorities of governments and authorities in many countries seeking to reduce social differences and create the foundations and rules for peaceful coexistence, security, political participation and true representation by providing the rules of individual and political rights and freedoms and ensuring the perpetuation of these rights through legislation and constitutional and international laws for these communities.

The international community, represented by the United Nations and international organizations concerned with human rights, has sought to ensure the provision of rights for these societies by establishing the concept of acceptance of minorities and societal groups and support through United Nations programs and charters for all measures that would create formulas and pillars for peaceful coexistence and the consolidation of security values by supporting the orientations that It is carried out by states in various societies in this regard.

Keywords: Diversity, diversity management, international security, the United Nations, community peace, peaceful coexistence, minorities.

المقدمة :

يُعد العنصر البشري احد اهم ركائز وبنية النظام السياسي وأصبحت لغة التنوع أحد سمات المنظمات المعاصرة الصغيرة والكبيرة، المحلية والدولية، حيث يمنحها قدرة على تحقيق ميزات تنافسية مستدامة ما جعل من الضروري فهم ارتباط واندماج الموارد البشرية ومعاملتهم دون أي تمييز

أو إقصاء وتحت أي مسبب للخروج بخصائص وأفكار تسهم في تحقيق الاستقرار السياسي وانعكاساته على مستويات الأمن الداخلي والدولي الذي يعتبر من الموضوعات المهمة التي تناولتها البحوث والدراسات في مجال علم النفس السياسي ، وتعد ظاهرة التعددية الاجتماعية، ظاهرة ملازمة للمجتمعات البشرية، تمتد جذورها في حياة الإنسان إلى أبعد نقطة من تاريخ علاقاته الاجتماعية، منذ ان اكتشفت الجماعات الإنسانية ان ثمة جماعات أخرى تشاركها وتزاحمها العيش على أرض هذا الكوكب، مما جعل الإنسان يشعر بوجود تمايزات واختلافات فيما بينه وبين الجماعات الأخرى، بل ان هذه التمايزات والاختلافات الثقافية، والعرقية، والدينية، بما تفرضه من تمايزات واختلافات في الرؤى، والمواقف السياسية، هي اختلافات وتمايزات ملازمة لطبيعة المجتمع البشرى ذاته والتعددية غالباً ما تعني إقرار وتسليم بعالم مشترك يبنى على أسس التعدد والتنوع، والاختلاف، إذ تغدو التعددية أحدى ثوابت وآليات إدارة أنماط الحياة المعاصرة، وكيفية التعامل والتفاعل معها سيقود بشكل أو بآخر، إلى الاحترام والتسامح والحوار وتقبل الآخر والتعايش معه بسلام وأمان ان المكونات أو الألوان والأطياف قد تُفصح وتُعبر عن نفسها عن طريق ترجمة واقعها بالتعبير عن انتماءاتها إلى الهويات الثقافية الخاصة.

إن السمة البارزة للمجتمع الدولي اليوم هي انتشار المنظمات الدولية بأنواعها المختلفة وباتت تشتمل وتعمل في المجالات الدولية كافة (مما لم يعد معه القانون الدولي بحالته الراهنة قانون الدول فحسب بل قانون المنظمات الدولية)، ونزولا عند أهمية المنظمات في المجتمع الدولي والحاجة لها في تنظيم مختلف المسائل والقضايا التي تهم المجتمع الدولي، إلا أن جانباً من الفقه لا يعد قرارات هذه المنظمات من مصادر القانون الدولي العام بسبب عدم نص المادة (٣٨)[*]، من النظام الاساسي لمحكمة العدل الدولية على ذلك، لكن الراجح لدى الكثير من الفقه الدولي وما اثبتته الممارسة الدولية أن بعض المنظمات الدولية والقرارات الصادرة عنها يمكن توصيفها بأنها عاملاً مساعداً في تكوين القواعد القانونية الدولية لدورها في الأشراف على عقد الاتفاقيات الدولية الشارعة والتحضير لإبرامها أو إسهامها في تكوين العرف الدولي.

(*) **المادة(٣٨):** (تُطبق المحكمة، التي تتمثل مهمتها في الفصل وفقًا للقانون الدولي، في النزاعات المعروضة عليها: الاتفاقيات الدولية، سواء كانت عامة أو خاصة، التي تحدد القواعد المعترف بها صراحة من قبل الدول المتنازعة، العرف الدولي، كدليل على ممارسة عامة مقبولة كقانون ؛المبادئ العامة للقانون المعترف به من قبل الدول المتحضرة، مع مراعاة أحكام المادة ٥٩ والقرارات القضائية وتعاليم أمهر الدعاة من الدول المختلفة كوسائل فرعية لتقرير أحكام القانون، لا يخل هذا الحكم بسلطة المحكمة في الفصل في قضية حسب الإنصاف والحسنى، إذا اتفق الأطراف على ذلك). للمزيد ينظر: النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية، الصادر من قبل الأمم المتحدة ، ١٩٤٥.

ولقد ساهمت العولمة بأبعادها المختلفة في التغيير الحاصل في مفهوم الامن وطبيعة التهديدات الامنية، كونها عملت على احداث تغييرات كبيرة في كل مجالات السياسة الدولية، من خلال التحول من النزعة الوطنية في إدراك البيئة الدولية الى نظيرتها الكونية التي شملت مجالات القوة والصراع، والنقطة الجوهرية في هذا التحول هي العلاقة بين هذه المجالات والامن، الذي شهد تحولات حاسمة في مضمونه واستراتيجياته، وطبيعة وصيغ تهديداته، وآلياته وطبيعة التهديدات الامنية الجديدة ومصادرها غير التقليدية في ظل المتغيرات الجيوستراتجية التي أثرت على تحول مفهوم الامن والتهديدات الأمنية.

أهمية البحث :

تتلخص اهمية الدراسة في ثلاث نقاط اساسية هي :

١- يعد موضوع الدراسة من المواضيع المهمة التي تتعلق بالعديد من الدول التي تتمتع بتنوع اجتماعي ودور المنظمات الدولية في ترسيخ الأمن في هذه المجتمعات.

٢- محاولة تتبع اهم التطورات والاحداث التي اثرت بشكل واخرى على السلم والأمن الدوليين

اشكالية البحث :

إن الاشكالية التي تنطلق منها الدراسة هي:(هل يؤدي التنظيم الدولي دور في ارساء وتحقيق السلم والامن الدوليين في المجتمعات المتنوعة)؟ وللوصول الى اشكالية الدراسة سنسترشد ببعض الاسئلة الفرعية الآتية:

١- ما هي مفهوم إدارة التنوع؟

٢- ما هو مفهوم التنظيم الدولي ودوره في مجال الأمن؟

٣- هل يؤثر التنظيم الدولي في إدارة التنوع ؟ وهل لهذا التأثير انعكاسات على مجال الأمن؟

فرضية البحث :

ان الفرضية الاساسية التي تقوم عليها الدراسة هي:(إن للتنظيم الدولي يؤدي دور فاعل في عملية تحقيق السلم والأمن من خلال ترسيخ قيم التعاون والمشاركة عبر عملية إدارة التنوع وتشجيع الدول على تبني قواعد جديدة في مجال الحقوق والحريات العامة لا سيما في المجتمعات المتنوعة دينياً وعرقياً وثقافياً).

منهجية البحث:

لكي نوكد صحة الفرضية اعتمدنا على منهجين في بحثنا ألا وهي: المنهج التاريخي لأهميته في الدراسة من اجل الرجوع الى بعض الحالات والازمات السابقة وبيان تأثيرها في الوقت الحاضر، المنهج التحليلي كون ان موضوع البحث يتطلب من الباحث تفسير الكثير من الحالات وتعريفها وبيان اسبابها واثارها .

المبحث الأول : مفهوم إدارة التنوع والأمن الدولي

يعد مفهوم إدارة التنوع والأمن الدولي من المفاهيم المهمة الذي يمثل ركيزة اساسية للتعايش السلمي وتحقيق التنمية عبر ايجاد صيغ وقواعد الاستقرار السياسي المنعكس من الاستقرار الاجتماعي ومناخ الحقوق والحريات المتوفرة بالاستناد الى قواعد القانون الدولي.

المطلب الاول: مفهوم إدارة التنوع

اولاً: مفهوم إدارة التنوع في اللغة :

١- **مفهوم الادارة في اللغة:** مفهوم الادارة لغةٍ جاءت من كلمة إدارة مصدرًا للفعل أدار وتعني عملية التعامل مع الأفراد وتنظيم الشؤون العامة، ويقال: أدارَ، يُديرُ، أدِرْ، إدارةً، فهو مدير، واسم المفعول: مُدار**(ابراهيم انيس واخرون ، ٢٠٠٤، ٢٠٣)** ، والإدارة، وزان إفعالة، من الدور والدوران بمعنى الطواف حول الشيء أو التحرّك من شيء والعود ثانياً إليه، يقال: دار الشيء يدور دوراً ودوراناً، إذا طاف حول الشيء أو تحرّك وعاد إلى الموضع الذي ابتدأ منه**(ابن منظور ، ٢٠١٠ ، ٢٣٨)**.

٢- **التنوع في اللغة:** التنوع: في اللغة تَنَوَّعْتُ، أَتَنَوَّعُ، تَنَوَّعْ، تَنَوُّعٌ تَنَوَّعَتِ الْمَأْكُولاَتُ عَلَى مَائِدَةِ الغَدَاءِ: اِخْتَلَفَتْ أَنْوَاعُهَا تَنَوَّعَتِ البَضَائِعُ: تَصَنَّفَتْ وَصَارَتْ أَنْوَاعاً تَنَوَّعَ الغُصْنُ" : تَحَرَّكَ، تَمَايَلَ. "تَنَوَّعَ الصِّبْيَانُ عَلَى الأُرْجُوحَةِ" تَنَوَّعَ فِي السَّيْرِ: تَقَدَّمَ ، تَنَوُّعُ الْمَنَاظِرِ" "تَنَوُّعُ الأَشْكَالِ" تَنَوُّعُ النَّاعِسِ عَلَى الرَّحْلِ: تَحَرُّكُهُ، تَمَايُلُهُ الشَّيْءِ تحرّك وتمايل**(مسعود، ١٩٩٢، ١٣٧)**.

ثانياً : إدارة التنوع في الاصطلاح:

الإدارة: هي عمليات فكرية تنعكس في الواقع العملي للمنظمات بشكل ممارسات في مجال التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة للموارد البشرية والمادية والمعلوماتية وتؤدي الى تحويل هذه الموارد إلى سلع وخدمات تنتج بشكل فاعل وكفؤ محققة الأهداف التي تم صياغتها مسبقا**(الدوري ، ٢٠٢٠، ٦٩)**، وتعرف الإدارة بشكل عام أنها عملية اتخاذ القرارات التي تساهم في استغلال الموارد الموجودة على أكمل وجه، وللإدارة**(النعيمي، ٢٠١٣، ٣٢)**.

اما التنوع: فإنه يشير الى وجود جماعات متباينة في مجتمع ما ويكون لها اهتمامات دينية واقتصادية وعرقية وثقافية مختلفة، ومن الناحية السياسية فإنها تصف المجتمع الذي تكون فيه القوة موزعة على جماعات متعددة مرتبة في أنماط متنوعة للمنافسة أو الصراع أو التوازن، وقد تشير الى المؤسسات الحكومية وغير الحكومية لمزاولة السلطة السياسية(**مهدي، ٢٠٠٢ ، ٢٠**)، فالتعددية كمفهوم يرادف مفهوم التنوع، وكثيراً ما يستخدم المفهومين كمترادفين، إلا أن هناك إتجاهاً متنامياً للتمييز بينهما في الاستخدام وعلى أسس مختلفة، ومن تلك الأسس مدى الاختلاف بينهما، إذ يشير التعدد الى اختلاف مطلق يصل الى حد التصادم بين المتعددات، على عكس التنوع الذي يشير الى الاختلاف في نواح معينة والتطابق في نواحٍ أخرى(**عبد جبر، ٢٠١٦ ، ٢٣٣**).

ولا يقتصر هذا التعد على الجوانب الثقافية او الاجتماعية فحسب ،إذ تعيش العديد من دول العالم وشعوبها حالة التنوع الديني والقومي والطائفي، وقد شكل هذا التنوع عبئا على بعض الدول فوصل الامر الى حالة من الصراع الاثني الذي ذهب ضحيته الالاف من الضحايا، وقد أوصل بعضها الى حالة الانقسام، كما حدث في القارة الهندية او في يوغسلافيا ومناطق اخرى من العالم ، والمشكلة هنا ليست في التنوع بحد ذاته، اذ يمكن ان لا يعد واقعا سلبيا وعامل ضعف في الواقع المجتمعي لو تمت ادارته بحكمة وانسانية من خلال التأسيس لمبدأ المواطنة الذي يتساوى من خلالها الجميع في الحقوق والواجبات ، فتتحقق المشاركة السياسية والثقافية والاقتصادية للجميع بغض النظر عن انتمائهم (**علاء الدين شريف، ٢٠١٨، ٦٣**).

إن التنوع الثقافي من الاشكاليات التي تواجه الدول في اي مكان ، لكن الاختلاف هو في نوعية ادارة هذا التنوع ، هل هي ادارة تمتلك آليات الحكم الصالح الذي يحقق العدالة الاجتماعية او الحكم غير الصالح بكل أنواعه ، وتعد هذه الجدلية من التحديات التي تواجه الدول وتتطلب اتخاذ القرارات الصحيحة ، فالتنوع الثقافي سلاح ذو حدين، يمكن استخدامه بإيجابية ثم يتم الاستفادة من الاختلافات وتكريس التنوع كوسيلة للتعايش والتقدم، أو استخدامه بسلبية حتى يصبح وسيلة للفتنة والفساد. ثروة الشعوب لا تتحقق بالأماني، إن مصطلح التنوع هو مصطلح لاتيني وفي المعنى الاصطلاحي، يشير التنوع الى التمايز في الاشياء والمخلوقات، ولاسيما البشر في الصفات والخصائص، الأمر الذي ينتج عنه التنوع في العادات والتقاليد والسلوك وأسلوب الحياة، وأن وجود التباين والتمايز في العادات والتقاليد بين البشر لا يعني عدم وجود تشابه، فالبشرية تنتمي إلى جذور مشتركة وأصلٍ واحد، كما أن مفهوم التنوع الاجتماعي يشير الى تميز الثقافة البشرية بالتنوع والتعدد،

إلا أنها تتشابه في مضمونها بعدّ البشرية ذات أصلٍ واحد، لذلك فإن مصطلح التنوع الاجتماعي يشير الى وصف الواقع البشري من ناحية التعدد والاختلاف**(عجيب، ٢٠١٤، ٢١-٣١)**.

ويعرف **(إدارة التنوع)** : هي إجراء تنظيمي يهدف إلى التعزيز من ثقافات متنوعة داخل المجتمع من خلال تبني بعض الاستراتيجيات والبرامج التي تعزز من عملية دمجهم وترقيتهم والاحتفاظ بهم وإدامة هذا التنوع الاجتماعي والثقافي والديني وعلى الرغم من أن هذا التنوع سمة بارزة في العديد من المجتمعات في جميع أنحاء العالم إلا أنه قد يؤدي أيضاً إلى اختلاف ووجهات نظر وحدوث حلة من عدم الاستقرار لاختلاف قيم وعادات وعدم وجود الضوابط والقوانين التي تنظم سبل التعايش السلمي**(سلوم، ، ٢٠١٥، ٣٥)** .

ويشكل التنوع العرقي ابرز السمات التي تتصف بها المجتمعات في عالمنا القديم والحديث والمعاصر ، ولما لهذه السمة من خصوصية على مستوى استقرار المجتمع واستتباب آلية التنظيم السياسي في الدولة ، فالتنوع العرقي يجسد إشكالية مركبة كونه يمثل حالة التعدد القومي والديني والمذهبي والعرقي فضلاً عن الانعكاسات التي يولد ذلك التنوع ضمن إطار الدولة الواحدة لذا نجد إن قيام الدولة وفق أساس الشكل الاتحادي الفدرالي من شأنه إن يشكل احتواء قانوني ومنطقي لهذا التنوع ، وذلك بسبب المظاهر التي يشتمل عليها هذا الشكل خصوصاً على مستوى السيادة الداخلية اذ تتمتع تلك المكونات الاجتماعية المختلفة بقدر من الحرية يضمن لها خصوصيتها من جهة ويحافظ على وحدة الدولة الخارجية من جهة ثانية**(حمد الجبوري، ٢٠٢١، ١٥٧)**.

وتمثل عملية إدارة التنوع التي تعلق بتكوين الشعوب في الدول وتعدد الممارسات والعادات الثقافية فيها، فمنذ ان خلق الله سبحانه وتعالى البشرية اصبح التنوع الثقافي ظاهرة طبيعية اذ لا يوجد على الكرة الارضية دولة معينة يتحد شعبها في التقاليد الثقافية بل تتنوع ثقافيا، لكن اهم ما يميز هذا التنوع وجود اواصر مشتركة بين الامم لتحقيق غاية سامية مفادها العيش بسلام تحت رعاية مؤسسات الدولة المختلفة، فضلاً عن التنظيم الدولي الذي يضمن هذا النوع من الأمن من جانب اخر فان الانظمة الديمقراطية في دول العالم قد تأسست على احترام التنوع الثقافي للشعوب التي تنتمي اليها واصبح النظام الديمقراطي الذي يؤسسه الدستور ضامننا لحقوق وحريات الافراد والتي من ابرزها الحق في التنوع الثقافي ،علما ان هذا الحق يجد أصوله في ميدان العمل الدولي نتيجة لثمرة جهود المنظمات الدولية لينتقل بعدها على مستوى التشريعات الوطنية والذي يشكل الدستور راسا الهرم القانوني فيها ان احترام التنوع الثقافي ينتج عنه وجود ديمقراطيات مثالية يحتذى بها في العالم، اذ تعد الدول ذات الدساتير الديمقراطية مثالا لنجاح التطابق بين مفهوم التنوع وحكم الشعب لنفسه

لان من اوليات الدساتير الحديثة مشاركة جميع السكان في ادارة مؤسسات الحكم والذي يعد الشعب مصدرا لها(**محارمة واخرون ، ٢٠٢٢، ٦٢**)، إن عملية إدارة التنوع تهدف الى تحقيق وخلق مناخ تنظيمي داخل الدولة واسس وقواعد لمساعدة الفئات المتنوعة في داخل الدولة من اجل ضمان مساهمتها في النظام السياسي و التعامل والتعاون مع بعضهم البعض لتقديم أفضل ما لديهم من إمكانات من أجل تحقيق أهداف هذا النظام على أفضل وجه، ومنع اشاعة اي اجواء تتنافى مع المبادئ الدولية المتعلقة بحقوق الامسان التي تهدف الى اشاعة وترسيخ التعايش السلمي وضمان الحقوق السياسية والحقوق العامة(**العنزي، ، ٢٠١٩، ١٦٨**)، وتتمثل عملية إدارة التنوع في وضع مجموعة من السياسات الرسمية والواضحة التي تتبناها الدولة والتي عبر عنها في دساتيرها لاسيما في الدولة التعددية لقبول التنوع ورفض التمييز والتحيز فضلاً عن تشجيع التفاعل والاتصال بين مختلف الفئات الاجتماعية والتغلب على كافة الآثار السلبية التي قد تصاحبها، والتأكيد على مساهمة هذه الفئات الاجتماعية في إدارة النظام السياسي وتطبيق المبادئ الدستورية والقانونية الدولية، ويمكن تحقيق ذلك عبر خلق الوعي الاجتماعي والسياسي وبيان اهمية التنوع في الجوانب الاجتماعية والسياسية وقبول الثقافات المختلفة والعمل على تعزيز روح المواطنة والانتماء الوطني من خلال التأكيد على مفهوم المشاركة السياسية والحاضنة الوطنية التي تعمل على ترسيخ قيم وثقافات رصينة تقوم على الوحدة الوطنية وإن إدارة التنوع تتطلب تعزيز ثقافة الرأي والرأي الاخر والقبول به من خلال تشجيع ثقافة الحوار الشامل والمسؤولية الجماعية ومنع اي شكل من اشكال التهميش او التسويف في الحقوق والواجبات من قبل السلطات ومؤسساتها إزاء المجتمع المتنوع في المجالات المختلفة السياسية والاقتصادية والاجتماعية(**جاكوب، ٢٠٢٠، ٢٨٠**).

ثالثاً: نشأة مفهوم إدارة التنوع :

لقد مر العالم الغربي بفترات مختلفة من الصراعات والحروب والأزمات، فالنتائج الناجمة عن الحروب أدت الى تغيير في بنية المجتمعات مما أدى الى ظهور مجتمعات متعددة أخرى داخل تلك المجتمعات ومثال ذلك ما تعرضت له منطقة البلقان من حروب اثناء الحكم العثماني تمخض عنها تنوع في البنية السكانية لتلك المنطقة، وكذلك الاسباب الاقتصادية والفقر يشكلان عاملاً مهماً في ظهور المجتمعات المتنوعة، فوجود الصينيين في ماليزيا كان بسبب العوز الاقتصادي والبحث عن محل افضل للعيش(**كوران، ٢٠١٠، ٣٠**).

ووصل أخيرا في عملية التطور الديمقراطي للحديث عن نظرية التعددية الثقافية، التي تعد تطورا طبيعيا لمسيرة المطالبة بحقوق الإنسان، وقد بدأ الحديث عن حقوق الإنسان في العالم الغربي (بفكر

الثورة الفرنسية الكبرى) التي بدأت أحداثها في سنة ١٧٨٩م، فإبان هذه الثورة وضع (إميانول جوزيف سييس)(١٧٤٨-١٨٣٦م) وثيقة حقوق الإنسان تلك التي أقرتها الجمعية التأسيسية وأصدرتها كإعلان تاريخي ووثيقة سياسية واجتماعية وثورية في ٢٦ أغسطس ١٧٨٩م **(عطية، ٢٠١٦، ١٩٥)**.

ولقد كانت المصادر الأساسية لفكر هذه الوثيقة هي نظريات المفكر الفرنسي (جان جاك روسو) (١٧٧٨-١٧١٢م)، وإعلان حقوق الاستقلال الأمريكي الصادر في ٤ يوليو ١٧٧٦م ذلك الذي كتبه"توماس جيفرسون" (١٧٤٣م-١٨٢٦)م، ولقد نصت هذه الوثيقة الفرنسية على حقوق الإنسان الطبيعية مثل حقه في الحرية وحقه في الأمن، وعلى سيادة الشعب كمصدر للسلطات في المجتمع، وعلى سيادة القانون كمظهر لإرادة الأمة، وعلى المساواة بين جميع المواطنين، أمام الشرائع والقوانين**(ليبهارت، ٢٠٠٦، ١٥)** ، ودخلت مضامينها في ميثاق عصبة الأمم سنة ١٩٢٠م، ثم في ميثاق الأمم المتحدة سنة ١٩٤٥م، ثم أفردت دوليا بوثيقة خاصة هي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨م، وهذه هي الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية التي كان لها العديد من الإفرازات والأنشطة السياسية، وكذلك صحبها تغيرات استراتيجية على مستوى العالم، وقد "ظهرت التعددية الثقافية في الخطابات العامة في أواخر الستينات وأوائل السبعينات من القرن العشرين عندما بدأت كل من أستراليا وكندا في التصريح بتأييدها لها**(ابتسام و دينا، ٢٠١٧، ٢٣٣)**.

وساهمت الاسباب الفكرية بدورها ايضاً بشكل او بآخر في تنوع المجتمع، وذلك لأن الافكار عندما تتحول الى معتقدات دينية وفلسفية تنشأ حولها جماعات متمايزة في الولاء، مما يؤدي الى تنوع المجتمع، ومثال ذلك عندما ظهرت في القرن السادس عشر الميلادي بعض الحركات الاصلاحية التي تعرف بالبروتستانتية بقيادة (مارتن لوثر) ضد الكنيسة الكاثوليكية وانتشارها في جميع ارجاء أوربا والولايات المتحدة الامريكية وبقية دول العالم**(الحسيني البهشتي ، ٢٠٠٦، ١٠)**.

وقد تأسس مذهب التعدد الثقافي ابتداء من الستينات في إطار الامتداد الذي عرفته الديناميكية الديمقراطية بالشكل الذي تمارس به في الدول التي تشكل محطة للمهاجرين مثل الولايات المتحدة وكندا واستراليا وتزامن هذا مع الفرع الثاني من التعددية الثقافية التي تعنى بالأقليات الأصلية في تلك البلدان، وأصبحت الرابطة بين المساواة والتعددية الثقافية صريحة وواضحة في إعلان الأمم المتحدة في عام ١٩٩٢م لحقوق الأشخاص الذين ينتمون إلى أقليات قومية أو عرقية أو دينية أو لغوية**(علي، ٢٠١٢ ، ٢٥)** .

المطلب الثاني : الأمن الدولي

اولاً: مفهوم الأمن في اللغة : أمِنَ، أَمَنَ أمِنَ من يَأمَن ، أمْنًا وأمانًا وأَمَنَةً وأَمْنةً وأمانةً ، فهو آمن وأمين ، والمفعول مأمون ، للمتعدّي وأمين ، للمتعدّي، أَمِنَ مِنْهُ بَعْدَ جُهْدٍ جَهيدٍ : سَلِمَ مِنْهُ، نَجا مِنْهُ أَمِنَ مِنْ شَرِّهِ لاَ يَأْمَنُ أَحَدٌ شَرَّهُ، أَمِنَ الرَّجُلَ على كَذَا : وَثِقَ بِهِ، اِطْمَأَنَّ إِلَيْهِ، أَمَّنَ ، وأَمَّنَ على يؤمّن ، تأمينًا ، فهو مؤمِّن ، والمفعول مؤمَّن**(الرازي، ١٩٨٦، ٥٦)**.

ثانياً: مفهوم الأمن في الاصطلاح: والأمن بشكل عام مصطلح يهدف الى تحقيق حالة من انعدام الخوف او الشعور به بالنسبة للأفراد والعمل على ايجاد حالة من الاطمئنان والامان بأبعاد المختلفة النفسية والمعنوية والجسدية وتحقيق أمان نسبي للمجتمعات كون ان تحقيق أمن تام هو امر مستحيل مما يتطلب ايجاد الشروط والخطط والادوات السليمة لتحقيق ذلك**(طشطوش، ، ٢٠١٢، ٣٧)**، وقد عرف هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي الاسبق (الأمن) بانه:((أي تصرف يسعى المجتمع من خلاله الى حفظ حقه في البقاء))**(ليلة،٢٠٢١، ٥٩)**، هناك مفهوم شامل للأمن كونه يعني: ((القدرة التي تتوفر لدى الدولة ، والتي تمكنها من تأمين انطلاق مصادر قوتها الداخلية والخارجية في شتى المجالات في مواجهة المصادر التي تهددها في الداخل والخارج ، وتمكنها من تهيئة الأوضاع والمناخ الملائم لتأمين مصالحها بوضعها متطلبات وطنية رئيسية ، داخلياً وخارجياً بالشكل الذي يدفع عنها التهديدات باختلاف أبعادها ، وبالقدر الذي يكفل لشعبها حياة مستقرة توفر له أقصى طاقة للنهوض والتقديم))، ويرتبط بمفهوم الأمن العديد من المفاهيم وعل منها ما يتعلق بالحقوق السياسية إذ يمثل مفهوم:**(الامن السياسي)**: من اهم المفاهيم المرتبطة بالأمن إذ يعرف بأنه:((حالة الطمأنينة الاجتماعية التي يشعر بها الافراد داخل المجتمع ويمارسونها من خلال مشاركتهم السياسية في النشاطات وعدم الشعور بالعزلة بين المواطنين والسلطة إذ تعمل الدولة ومن خلال مؤسساتها على تقليل الفجوة وادامة التواصل بين المواطنين ومؤسسات النظام السياسي والعمل على اشراك المواطنين في كافة النشاطات السياسية فهي من اهم ركائز تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي وهو ما يعرف بمبدأ الشرعية التي يمنحها الشعب للسلطة الحاكمة))**(العمارات ، ٢٠١٦، ٤٠)**، فضلاً عن **(الامن الاجتماعي والاقتصادي)**: ويمثل هذا المفهوم احد اهم المفاهيم المرتبطة بالأمن ويمكن تعريفه بأنه:((الأمن الذي يتمثل بتوفير الحاجات الاساسية لبقاء الافراد داخل النظام السياسي من خلال المؤسسات السياسية في الدولة ويرتبط هذا المفهوم بتوفير سبل الحياة الكريمة للمواطنين من خلال تبني الدولة سياسات خدمية وصحية وامنية تعزز من وتساهم بحماية المواطنين من الفقر والمرض

والبطالة والحفاظ على ارواحهم وممتلكاتهم))(**البلتجاني، ٢٠١٦، ٣٧**) ، إن التغيرات والتطورات التي لحقت بالعالم قد وسعت بشكل كبير من الفلسفة السياسية لمفهوم الامن لذلك فأن هاجس تحقيق الامن لاسيما بعد انتشار انواع متعددة وكثيرة من التهديدات الامنية التي تقف في مقدمتها الارهاب إذ ان الدول ومن خلال السياسات الامنية التي تضعها تسعى للحفاظ على امنها وأمن مواطنيها من خلال الحفاظ على السلم المجتمعي عن طريق سياسات وتعاون مشترك بين الدولة والمجتمع بغية تحقيق الاستقرار(**ثورية ، ٢٠١٧، ٢٣٧**).

ثالثاً: ظهور مفهوم الأمن وتطوره: إن مفهوم الامن قد اتسع لاسيما بعد الحرب الباردة فلم يعد يقتصر على الجوانب العسكرية إذ شمل العديد الجوانب والمجالات واصبح تدخل الدولة وعبر المؤسسات السياسية بشكل كبير من اجل ايجاد الخطط والاهداف التي يتطلب تحقيقها عبر سياسات امنية مدروسة ومعروفة وتشمل العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية إذ ان تحقيق نشاط ونجاح في اي مجال من المجالات السابقة يتطلب ايجاد سياسات امنية محكمة تنعكس نتائجها في تحقيق استقرار وأمن للأفراد وللمؤسسات والهيئات والشركات العاملة في الدولة(**عبد العاطي،، ٢٠١٤ ، ٣٤**)، إن الدولة ومن خلال مفهوم الأمن هو مفهوم نظري يؤسس الى وظائف وسياسات معينة ويحدد طبيعتها وتوجهاتها كما ان المبادئ النظرية للأمن وما ينجم عنها من وظائف وسياسات عملية انما تصاغ نظرياً وتنفذ اجرائياً بالاستناد الى قيم لدولة ووظائفها وتهيئة الاوضاع الملائمة للوصول الى الاهداف والمصالح المرسومة للدولة في المجالات السياسة والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية والعمل على ايجاد تنسيق وترابط بينهما إذ ان الدولة ومن خلال تطبيقها لمفهوم الأمن تسعى الى مواجهة الاخطار الامنية الخارجية اولاً وايجاد سياسيات امنية داخلية وخارجية لتحقيق اهدافها ثانياً وصولاً الى تحقيق مصالحها العليا(**بن جمعة ،٢٠١٠، ٢٧**) .

وقد عرف روبرت مكنمارا وزير الدفاع الامريكي الاسبق (الأمن) بأنه:((الامن يعني التطور والتنمية سواء الاقتصادية او الاجتماعية او السياسية في ظل حماية مضمونة ، وإن الامن الحقيقي للدول ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء فرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر او المستقبل))(**وليد محمود ، ٢٠٠٧، ٣٦**).

إن مفهوم الديمقراطية الحديث في وضع السياسة العامة الاثر البالغ في جعل دور للسلطات والمؤسسات الرسمية المدنية التي تمثل سلطات النظام السياسي القدرة والتأثير البالغ في ما يتعلق بالجوانب الأمنية والعسكرية وقيادة المؤسسات الامنية إذ اصبحت الخطط والاستراتيجيات الامنية

للدول توضع من ضمن السياسات العامة السياسات الامنية وكل ما يتعلق بالحفاظ عم أمن واستقرار الدولة من خلال القيادة والاشراف والمتابعة من قبل المؤسسات السياسية على الاجهزة والسياسات الامنية للدولة داخلياً وخارجياً(**ماضي، ٢٠٢١، ٣٥٤**) .

لقد انبثقت الدولة القومية وفق معاهدة وستفاليا وهي معاهدتين الاولى عقدت بين ملك السويد وحلفائه من بينهم فرنسا وامبراطورية المانيا من جهة اخرى اما المعاهد الثانية فهي بين فرنسا وحلفائها ومنهم السويد والمانيا من جهة اخرى في العام ١٦٤٨م وتمخضت عن انها السلطة البابوية في اوروبا وولدت من خلالها الدولة الحديثة الى يومنا هذا وقد قامت معاهدة وستفاليا على عدد من الركائز لعل اهمها:(انهاء الصراع الديني في اوروبا والاعتراف بالبروتستانت، تعميم مصطلح السيادة واعتباره مصطلح يشير الى الاهلية والقانونية للدولة في النظام الدولي، الاعتراف بالدول الناشئة والغاء الامبراطوريات، اقرار مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للدول، انضمام روسيا الى جماعات الدول الاوربية)(**محمد الصغير ، ٢٠١٥، ١٠٩**).

لقد مرت المجتمعات الدولية بأزمات واضطرابات عديدة وكان للمفكرين ولاسيما الغربيين دور كبير في ايجاد أثر المنظمات الدولية التي تعمل على تعزيز ثقافة الحوار والتعاون من أجل السلام بعيداً عن لغة الحرب والقتال وقد جرت العديد من المؤتمرات والتجمعات والتي عملت على نشر مبادئ التعاون والتفاهم بين دول العالم فضلاً عن كتابات وافكار العديد من المفكرين بهذا الخصوص وقد مر العالم بالعديد من المراحل التي سبق ظهور المنظمات الدولية بشكلها العالمي وإذ تجسدت المرحلة الاولى والتي تمثلت في القرون الوسطى في القرن الخامس عشر ولم يكن للمنظمات دور فيها سوى الاعراف والتقاليد ، اما في المرحلة الثانية وهي التي تمثلت بعقد اتفاقية لاهاي في العام ١٨٩٩م وتمخض عنها محكمة التحكيم الدولي ، بينما جاءت المرحلة الثالثة والذي انبثق منها عصبة الامم التي تعد اول تجمع دولي وعالمي واخيراً المرحلة الرابعة التي تمثلت في عهد الامم المتحدة في العام ١٩٤٥م(**محمود و حسنين ، ٢٠١٠، ٣٦٩**).

ويمكن تحديد ظهور مفهوم الأمن المتعلقة بالدولة بكافة اشكاله في العام ١٩٤٧م إذ منذ ذلك الحين عملت الدول على ايجاد قواعد وتنظيمات أمنية معينة على المستويين الداخلي والعالمي والعمل على تأمين مصالح وحماية حقوق شعوبها ومنع اقامة حروب عالمية قد تكلف الدول العديد من الضحايا والخسائر ، والأمن بشكل عام مصطلح يهدف الى تحقيق حالة من انعدام الخوف او الشعور به بالنسبة للأفراد والعمل على ايجاد حالة من الاطمئنان والامان بأبعاد المختلفة النفسية والمعنوية والجسدية وتحقيق أمان نسبي للمجتمعات كون ان تحقيق أمن تام هو امر مستحيل مما

يتطلب ايجاد الشروط والخطط والادوات السليمة لتحقيق ذلك(**طشطوش، مصدر سبق ذكره، ٣٧**) ،لقد مثل الاختلال في ميزان القوى الدولي الذي كان يحكم العلاقات السياسية الدولية والذي بدوره قاد إلى التأثير في طبيعة عمل وحيادية التنظيم الدولي وساهم تصاعد تأثير السياسات الدولية على مخرجات التنظيم الدولي بالذي ات يشكل تهديداً كبيراً وخطيراً على الامن والسلم الدوليين، ومثل تحدياً كبيراً يستدعي التعامل معه بجدية لتجنب وقوع كوارث أمنية وسياسية بدأت علاماتها بالظهور، فضلاً عن ذلك نجد بأن الدول الصغيرة باتت تعاني من أزمات امنية وسياسية واقتصادية، وهناك مجموعة من الدلائل والمعطيات تؤكد على تفاقم تلك المشكلات والازمات وتصاعد تأثيرها واحتمال تفجر العديد منها في مناطق مختلفة من العالم، والتي من الممكن ان تهدد الأمن والسلم الدوليين، لذا باتت الاشكاليات التي تواجه التنظيم الدولي بحاجة إلى تكاتف المجتمع الدولي لمعالجة الازمات، ولتحقيق الغاية الاساسية من انشاء المنظمة الدولية، للحفاظ على الامن والسلم الدوليين لجميع دول العالم الصغيرة والكبيرة، وعلى حد سواء لأن عالم اليوم أصبح عالماً مترابطاً ببعضه البعض وسهولة الاتصال والتنقل سهلت أيضا العمليات الارهابية لذلك يجب على القوى المهيمنة على القرار العالمي التحرك لتصحيح مسارها(**الفتلاوي ، ٢٠١١، ٢**).

ولقد افرزت التغييرات والتطورات الكبيرة في العالم على المستويات كافة الى ضرورة انخراط الدول في تنظيم دولي يعمل على تعزيز الأمن في المجتمعات الدولية لاسيما التي تتميز بالتنوع الاجتماعي مما شجع قيام الدول بإيجاد ووضع سياسات مختلفة للدول في المجالات كافة عبرت عنها عن طريق التخطيط إذ اصبح السياسات التي تضعها الدولة او التخطيط احد اهم الادوات التي تستند عليها الحكومات المختلفة في الدول من اجل ضمان تحقيق اهدافها الاجتماعية المتعددة وضمان أمن الافراد كون إن هذه السياسات تصدر من سلطات ومؤسسات تتمتع بالسلطة والشرعية كونها تستند في اعمالها ووجودها على اسس وركائز دستورية وشعبية مما يتيح لها امكانية وضع الخطط الازمة واتخاذ القرارات السياسية المختلفة من اجل ضمان مصالح الدولة والحفاظ على حياة شعوبها(**الشاذلي ، ٢٠٢٠، ٨**)، والسياسة كعلم للدولة او كمصطلح يشير الى وجود مؤسسات وسلطات تخضع للقانون وتستمد شرعيتها من الشعب وتتمتع بالعديد من الصلاحيات والاختصاصات وتتدخل في العديد من جوانب الحياة إذ انها تمثل جانب تنظيمي لحياة الافراد وتسعى الى تحقيق وضمان مصالح شعوبها عبر سياسات محكمة تأخذ بنظر الاعتبار تحقيق متطلبات شعوبها ومصالح لدولة داخلياً وخارجياً(**ابرش، ٢٠١٢، ٢٩**).

وان الأمن في الوقت الحاضر لا يقتصر على الجوانب العسكرية والتهديدات الداخلية والخارجية فحسب بل توسع بشكل كبير واصبح يحتوي على عناوين ومواضيع اخرى ولعل اهمها في ما يتعلق بالمجتمع والسياسة والاقتصاد والبيئة وما يتعلق بالأمن الغذائي للمجتمع وغيرها ، ولا يمكن ايجاد أمن قومي ووطني مطلق إذ ان مفهوم الامن هو جزئي ومرتبط بالأمن الاقليمي والدولي(**محفوظ** ، ٢٠١٨، ٧).

المبحث الثاني : آليات إدارة التنوع و اثرها على الأمن الدولي

إن عملية إدارة التنوع في المجتمعات المتنوعة تتطلب العديد من المسارات التي تتبناها الدولة عبر آليات ووسائل متعددة سعياً منها الى ترسيخ قيم التعايش السلمي والعمل على مشاركة كل الفئات الاجتماعية في النظام السياسي وضمان حقوقها وحرياتها التي كفلتها لها الدساتير والمواثيق الدولية ، إذ سعى التنظيم الدولي والمتمثل بالأمم المتحدة والعديد من المنظمات الدولية لضمان تلك الحقوق ووضع الاسس والقواعد لترسيخ الأمن والسلام الدوليين .

المطلب الاول: آليات إدارة التنوع

تتطلب عملية إدارة التنوع جهود وخطوات متعددة تسعى الدول التي تتميز بالتنوع الاجتماعي والديني واللغوي الى اتباعها من اجل ضمان توفير الحقوق والحريات لكل افراد مجتمعاتها وتعزيز قيم التعايش السلمي والأمن الدولي ويتم ذلك عبر الآليات الآتية:

اولاً: آليات الاستيعاب الدستوري والقانوني: ان الدستور هو القانون الاعلى والاسمى في الدولة فيعد ما يتضمنه الدستور من مواد وتشريعات هي من تعطي الاطار الشرعي والقانوني للنظام السياسي ولحقوق مكوناته، وتختلف دساتير الدول من دولة لأخرى وحسب النظام السياسي الا انها جميعها تنص على ضمان حقوق الانسان وحرياته (**السلمي** ، ٢٠١٦، ٨٦)، فالدُستور لم يعد وثيقة يحدد محتواها ويكتبها قادةُ السياسة ورجال القانون ثم يعرضونها على الشعب، وإنما الشعب بمكوناته المختلفة هو الذي يحدد محتوى الوثيقة، ثم يقوم المتخصصون والخبراء بصياغتها ليبدي الشعب بعد ذلك فيها رأيه الفصل رفضا أو قبولا(**ضوء الدين**،٢٠١٧، ٤٣)، لقد سعت العديد من الدساتير في الدول التي تتمتع بالتنوع الاجتماعي الى ضمان حقوق ذلك التنوع عبر الدستور ومثال ذلك الدستور العراقي الذي اقر في العام ٢٠٠٥م والذي اشار وبشكل صريح الى وجود التنوع الاجتماعي وضمان حقوق تلك الفئات الاجتماعية والسياسية عبر التمثيل السياسي والمساواة بين كل تشكيلات التنظيم الاجتماعي(**حسن عمر**، ٢٠١٨، ١٨١) ، إذ اشار الدستور العراقي في النافذ في المادة(٣): ((العراق

بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب، وهو عضو مؤسس وفعال في جامعة الدول العربية وملتزم بميثاقها و جزء من العالم الإسلامي))، والمادة (١٤): ((العراقيون متساوون أمام القانون دون تمييز بسبب الجنس أو العرق أو القومية أو الاصل أو اللون أو الدين أو المذهب أو المعتقد أو الرأي أو الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي))(**الدستور العراقي الصادر في العام ٢٠٠٥ ، المادة (٣) و المادة (١٤)**)، إذ إن وجود القوانين والتشريعات التي من شأنها ان تكون ضابط اساسي لعمل لضمان الحقوق والحريات امر مهم من اجل ضمان تحقيق اهداف الدستور ومبادئ الديمقراطية في اشاعة سلوكيات التعايش السلمي والمشاركة السياسية وتعزيز قيم العدالة والمساواة في داخل المجتمعات المتنوعة(**المساري، ٢٠١٩، ١٣٠**).

ثانياً: آليات الديمقراطية التوافقية و الفيدرالية: الديمقراطية التوافقية: عرف (آرند ليبهارت) **(الديمقراطية التوافقية)** من حيث علاقته بالانقسامات القطاعية المميزة للمجتمعات التعددية والتعاون السياسي القائم بين النخب القطاعية أنها ((هي القدرة على تخطي الانقسامات القطاعية في المجتمعات التي يوجد فيها تنوع في الانتماءات، وذلك بغية تحقيق التعاون))(**ليبهارت، ٢٠١١، ٢٨**)،إن اسس الديمقراطية التوافقية تقوم الوثائق الديمقراطية السليمة على اساس التوافق او التوافقية ، وتكون محكومة بالمعايير السياسية والمدنية لتحقيق العدالة وتجنب حدوث النزاعات التي تهدد السلم المجتمعي، وليست محكومة بمعايير المحاصصة والطائفية والعنصرية والعشائرية لأن هذه المعايير تجعل من الوثيقة مجرد لباس عصري متمدن لحشوة تقليدية غير متمدنة(**فياض ، ٢٠٠٩ ، ١٤٨ – ١٥٦)**، اما **(الفيدرالية)** : هو نوع من انواع الحكم ، تكون السلطات التشريعية والتنفيذية فيه موزعة بين الحكومة الاتحادية وحكومة الولايات ، والنظام الفيدرالي هو نتاج انضمام عدة ولايات منفصلة في دولة واحدة ، وجد هذا النظام في كل من كندا والولايات المتحدة الامريكية و سويسرا(**واتس ، ٢٠٠٦ ، ٢٧_ ٢٨)**، ومثال ذلك ما قامت به الهند التي تعدج من الدول شديدة التنوع من حيث التقسيم الاثني والطائفي واللغوي فضلاً عن التقسيم الطبقي الموجود فيها، لذلك عمدت إلى الاخذ في النظام الفيدرالي كشكل للحكم، لأنه النظام الامثل للدول شديدة التنوع والمترامية الاطراف وكلا الحالتين تنطبق على دولة الهند، لذلك عملت الهند وفق اليات معينة في إدارة هذا التنوع عبر اتخاذها للنظام الفيدرالي لأن النظم الفيدرالية هي نظم مرنة تملك القدرة على استيعاب التنوع الموجود في الهند، والدور الكبير للقيادة في تقدم الهند وبرز هذا الدور عبر رؤية اولئك القادة في حل الازمات والانتقال صوب التنمية التي ساهمت في تطور الهند(**هادي و حسن، ٢٠٢٢، ٤٣٢**).

ثالثاً: آليات تعزيز المشاركة السياسية : إن من قواعد النظام السياسي الديمقراطي هو تعزيز المشاركة السياسية ويتم ذلك عبر فسح المجال الى تشكيل الجماعات السياسية والاحزاب، إذ تُعد الأحزاب السياسية من العناصر الأساسية الفاعلة في النظام السياسي وبالتالي تأطير عملها قانونيا يضفي عليها شرعية التحرك والسلوك السياسي، ويجعلها قادرة على إدامة وتطوير الأساليب الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية بغية توسيع المشاركة السياسية للأفراد، ووجود الاحزاب الحقيقية التي تعتمد مفهوم الديمقراطية وآلياتها ينشِّط الوعي السياسي**(صالح، ٢٠١٠، ٢٩٥)**، ويتم ذلك من خلال استيعاب كل المكونات الاجتماعية في بنى الدولة ومؤسساتها لتحقيق الترابط والانسجام بين الهويات الفرعية والهوية الوطنية التي تتجسد في المشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ويصبح الانتماء للوطن في المحصلة قائماً على أساس شعور مكونات المجتمع بأن هوياتها مجسدة في الهوية الوطنية التي تمثل الشعب والوطن والدولة**(لطيف الزبيدي، ، ٢٠٠٧، ٧٥)**،إن فاعلية النظام السياسي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية والمشاركات السياسية ، إذ ان مناخ الديمقراطية والحقوق السياسية يعزز من الرغبة لدى أفراد المجتمع للقيام بالمساهمة في عملية التنمية وتحمل المسؤولية لإحداث التقدم المنشود وأيضاً اشباع الحاجات المختلفة لأفراد المجتمع وبما يحقق العدالة الاجتماعية بمفهومها الشامل وهذا هو جوهر التنمية الشاملة في المجتمع واحد اهم ركائز العمل الديمقراطي**(علاوي ، ٢٠٢٠ ، ٤٠ – ٤١)**.

رابعاً: آليات الاستيعاب المؤسساتي: إن عملية البناء المؤسساتي تتطلب القيام بالعديد من الخطط والاستراتيجيات من اجل ضمان تحقيق اعلى مستوى من التجانس والانسجام من اجل الوصول الى اهداف عملية البناء المؤسساتي وتأسيس بنية متجانسة سياسياً من خلال الدولة ، واجتماعياً بتوحد كل المكونات والعمل على توعية الجمهور بأهمية الانتماء الوطني لبناء دولة حديثة**(المسلمي ، ٢٠٠٧ ، ٨٠)** ، فالتنوع الثقافي ضرورة إنسانية وفكرية وأخلاقية تفضي إلى التعايش السلمي وبناء إنسان يحترم القيم وحرية التعبير والرأي بهدف قيام مؤسسات عصرية ومجتمع متحضر قائم على التسامح وتبادل الأفكار، لذلك فان التحول المرحلي للواقع السياسي أدى إلى تحدي الصحافة ومنها نشير إلى الإعلام في كيفية الإسهام بعملية ترميم التصدعات ومواجهة التباينات الأيديولوجية والثقافات السائدة**(السامر و دهيرب، ٢٠١٧، ١٣)**، إذ ان البناء المؤسساتي الرصين الذي يقوم على اشراك اغلب مكونات التنظيم الاجتماعي على اساس الكفاءة والنزاهة وعدم توظيف الاختلاف والتنوع وتسويقه من خلال وسائل الإعلام المختلفة باتجاهاتها الأيديولوجية بما يؤدي إلى الخلاف والانقسام

وتالياً إلى صراع مجتمعي وسياسي ، والعمل على ايجاد قواعد العمل المشترك لضمان تحقيق الاستقرار المؤسساتي(**سالم الجبوري ، ٢٠١٢ ، ١٢١**) .

خامساً: آليات تعزيز دور القضاء: وتؤدي السلطة القضائية على اختلاف انواعها وانظمة الحكم دوراً مهماً في تفسير السياسة العامة سواء من خلال ممارسة دورها الرقابي أم من خلال او من خلال مراجعة النصوص وتعديلها او تقديم المشورة(**اندرسون ، ٢٠١٧ ، ٦١**)، ويتباين دور السلطة القضائية من نظام سياسي لآخر فالنظم السياسية للدولة النامية تتميز تصدر السلطة التنفيذية وهيمنتها فضلاً عن طبيعة العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية يجعل من السلطة القضائية ذات دور محدد ومحفوف بالضغوطات(**الحديثي و الخفاجي ، ٢٠٠٦، ١٩**)، ويمثل سيادة القانون وضمان الحقوق والحريات العامة والخاصة، إذ يؤدي القضاء العادل الدور الكبير في ارسال الاشارات الايجابية وترسيخ قيم التعايش السلمي والأمن عبر الاطمئنان بأن وجود قانون وقضاء قادر على حماية حقوق الافراد وضمان تحقيق العدالة ، والقدرة على تطبيق القانون بشكل عادل ومنصف(**معزب ، ٢٠٢٠ ، ٢٨ – ٢٩)**، ويشير دستور كل دولة الى السلطة القضائية المخولة في البت في القضايا السياسية كما هو الحال في الدستور العراقي في الفرع الثاني المادة (٩٣): تختص المحكمة الاتحادية بما يأتي((اولاً: الرقابة على دستورية القوانين والانظمة النافذة ، ثانياً: تفسير نصوص الدستور، ثالثاً: الفصل في القضايا التي تنشأ عن تطبيق القوانين الاتحادية والقرارات والانظمة والتعليمات الصادرة عن السلطة الاتحادية))، وكذلك المادة (٩٤) اشارت الى:(قرارات المحكمة الاتحادية باتة وملزمة للسلطات كافة)(**دستور العراق الصادر عام ٢٠٠٥ ، مصدر سبق ذكره ، ٢٥_ ٢٦**).

سادساً: ترسخ الثقافات الوطنية: تعد الوحدة الوطنية أساس بناء الدولة وتقدمها وتطوها في كافة المجالات ، فمن الضروري قياس الانسجام بين الطبقات في المجتمع ومن المتفق عليه أن النظام السياسي هو المسؤول والقائم على الوحدة ومن خلال العلاقة التي بنيت بين القطاعات ومجتمعها ، وأن الديمقراطية في السياسة هي مرجع للوحدة الوطنية ،إذا تحققت الديمقراطية في شكلها الأولي ، فإن الوحدة الوطنية ستتحقق(**عفراء و سيف الحسيني، ٥٠٦**)، **وقد سعت العديد من الدول الى** ترسيخ ثقافة السلام وتفعيل اليات التعايش في المجتمع ونبذ الكراهية والتعصب ، عبر دور المؤسسات التربوية والتعليمية بكل مستوياتها من اجل احترام التنوع وتضمين ذلك في المقررات والمناهج الدراسية، تجريم خطاب الكراهية والتعصب بكل اشكاله بما من شانه المساس بكرامة الانسان في المجتمع المتعدد(**عبد الرزاق ، ٢٠١٠ ، ٩٣ – ١٢٣**) ، و تجديد الخطاب الديني والخطاب

السياسي بما يرسخ ثقافة التنوع وفقاً للدستور والتصدي للتخندقات الانتمائية الضيقة بمختلف صورها، والقيام بالدور الرقابي على وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام ودور النشر ونبذ خطاب الكراهية والعنف، بما ينسجم مع تكريس ثقافة التنوع والسلم المجتمعي وتعزيز الانتماء الوطني(**الربيعي** ، ٢٠١٩ ، ٨٤) .

المطلب الثاني : آثر إدارة التنوع على الأمن الدولي

تزايد الاهتمام الدولي (منظمات دولية واقليمية ودول ومجتمعات) بموضوع التنوع الثقافي وبدأت العديد من دول العالم تعيد النظر في اوضاع مكوناتها، وتعدل من دساتيرها بما يجعلها قادرة على تأطير التنوع الثقافي والاجتماعي، ومنح تلك الهويات المزيد من الحقوق والمكانة الخاصة والسلطات وبالتالي اضحت الحاجة ماسة بفعل المتغيرات الخارجية والداخلية إلى القبول بتلك الهويات الثقافية وعدم التنكر لها، والعمل على تأطير ذلك القبول دستوريا وقانونيا وسياسيا وكذلك تنمية الضمانات القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية الضامنة لتمتع تلك الجماعات بحقوقها كاملة والاشكالية التي يعالجها البحث هي ظهور مقاربتين رئيسيتين تعاملت مع موضوع التعددية الثقافية، اولاهما؛ مقاربة التعددية الثقافية، ولها باحثون ومفكرون يتبنونها، وثانيهما مقاربة المساواة الليبرالية، وهي جاءت كرد نقدي للمقاربة الاولى.

لقد اولى التنظيم الدولي اهمية كبيرة للازمات والمشكلات التي تهدد السلم والأمن الدوليين لاسيما في ظل العديد من المتغيرات والتوترات التي لحقت بالعالم من جراء الصراع بين على المصالح بين الدول الكبرى وسباق التسليح وتوازن القوى والرغبة لدى المنظمات الدولية للحد من هذه الاخطار عبر ارساء قواعد واسس السلام والعمل على ترسيخ مبدأ التعايش السلمي في المجتمعات التي تعاني من ازمات وتعقيدات نتيجة لغياب القدرة على ايجاد ركائز التنظيم الاجتماعي وعجز التشريعات والحكومات المحلية على ايحاد صيغ لإدارة التنوع في المجتمعات المتعددة ، إن مفهوم السلك والأمن الدوليين مفهوم ترتبط به العديد من الاعتبارات منها سياسية واخرى ايديولوجية فضلاً عن اعتبارات تتعلق برغبات الدول الاكثر تأثيراً على مستوى العالم ، إذ على الرغم من ورود مصطلحي السلم والأمن الدوليين في الكثير من الموارد في ميثاق الامم المتحدة الا انه لم يتم تحديد ابعاد هذين المصطلحين بالشكل الذي يتناسب مع اهميتهما فضلاً عن ان المادة(٣٩) من الميثاق قد منحت مجلس الامن الدولي مساحة تقديرية واسعة في تحديد ما قد يهدد السلم والامن الدوليين الامر الذي قد يتوقف على مصالح الدول الاعضاء وحلفائها(**لكريني، ٢٠٢١، ١٦١**) .

لقد سعت المنظمات الدولية وعلى رأسها الامم المتحدة الى ممارسة مهامها وتطبيق مبادئها التي وجدت من اجلها كونها تمثل اهم الفواعل الدولية اذ تلى الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق وظهور النظام الدولي الجديد تغيير وتكييف واضح للأمم المتحدة من اجل ممارسة ادوارها الجديدة لاسيما في ما يتعلق بملف السلم والأمن الدولي والتهديدات الكبيرة التي واجهها العالم ولعل في مقدمتها تنامي نشاطات التنظيمات الارهابية التي اخذت تنشط في المناطق التي تتميز بالتنوع القومي والديني والطائفي وبروز ضرورة ايجاد التنظيم والتعاون الدولي للقضاء عليها(**الشواف ، ٢٠٢٠، ٥٠**).

إن تفاقم انتهاك حقوق الأقليات، وفشل القوانين الوطنية في التعاطي مع المسألة بشكل عام، باتت الأنظار، لأسباب إنسانية، متجهة ناحية القانون الدولي كوسيلة للحماية، ولمّا كان لكثير من الأقليات علاقات وامتدادات تتعدّى النطاق الداخلي للدولة، بحكم ارتباطها الاثني أو اللغوي أو الديني بدول أخرى تماثلهم نفس الصفات، أفسح ذلك المجال أمام التدخلات الخارجية بذريعة الدفاع عن الأقليات، واستمرت الأقليات كأحد مواضيع اهتمام القانون الدولي، سواء بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة أو في النصف الثاني للقرن العشرين، فمعظم الصراعات الداخلية والدولية عكست وجود الأقليات في أساس تلك النزاعات، مما يبرر الحاجة الدائمة إلى مجموعة كاملة من القوانين الخاصة التي ترعى هذه المسألة(**شفيق، ٢٠١٠، ١٠**) .

لقد كانت أولى المحاولات الهامة للوقوف على حقوق الأقليات المعترف بها دولياً عن طريق عدد من "المعاهدات المتعلقة بالأقليات" المبرمة تحت رعاية عصبة الأمم، ومع إنشاء الأمم المتحدة تحول الاهتمام في بادئ الأمر إلى حقوق الإنسان العالمية وإنهاء الاستعمار، وبعد تطور الوعي الدولي في مسألة الأقليات أبرمت عدة اتفاقيات لحماية الكيان العام للأقليات، في محاولة الحفاظ على خصوصيتها اللغوية والدينية والعرقية ومساواتها مع سكان الأغلبية، لذا فقد استمر القانون الدولي بتنظيم واقع الأقليات ويحسن من وضعها الاجتماعي ويضمن حقوقها العامة(**علوان و الموسى، ٢٠٠٥، ص٢٠٥-٢٠٦**).

وفي اطار المشروعية وتوفير الحقوق السياسية للأفراد ولتكوين الجماعات السياسية على المستوى العالمي والدولي لاسيما في المجتمعات التعددية وضمان حقوق الاقليات، فقد اشار العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية وبموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢٢٠٠) ألف، المؤرخ في ١٦ كانون / ديسمبر ١٩٦٦م في المادة(٢٢) (١) من الميثاق:(لكل فرد حق في حرية تكوين الجمعيات مع اخرين ، بما في ذلك حق انشاء النقابات والانضمام اليها من اجل حماية

مصالحه)(**العهد الدولي الخاص بالحقوق، ١٩٦٦، ٨)** ، وقد اعطى هذا الميثاق الحق في تكوين الجمعيات والنقابات ذات الطابع السياسي والمهني من اجل الدفاع عن مصالحها وحمايتها وتحقيق اهداف الاعضاء المنتمين لها ، ان هذا الميثاق قد وفر غطاءٌ قانونياً دولياً لجماعات والنقابات السياسية والمهنية من أجل أن تمارس نشاطها ما جعل الدول التي قد وقعت على ميثاق الامم المتحدة ان يوجب عليها ان تتضمن في دساتيرها تلك الحقوق لمواطنيها .

أن ميثاق الأمم المتحدة لا يشير إلى حقوق الأقليات في حد ذاتها، ولكنه يدرج بالفعل عدة أحكام متعلقة بحقوق الإنسان، ومنها المادة (١-٣)، التي تجعل أحد مقاصد الأمم المتحدة تحقيق التعاون الدولي "على تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً والتشجيع على ذلك إطلاقاً بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين، وفي عام ١٩٤٨اعتمدت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يعبر عن مضمون حقوق الإنسان بقدر أكبر كثيراً من التفصيل ولا يزال من أهم الوثائق الدولية لحقوق الإنسان ولأحكامه المناهضة للتمييز وغيرها من المواد أهمية محورية أيضاً للأشخاص المنتمين إلى أقليات(**إعلان الأمم المتحدة ، ٢٠١٢، ٣)**.

وقد اشار الاعلان العالمي لحقوق الانسان في العام ١٩٤٨م الى ضرورة توفير الحريات سواء حرية التعبير، الرأي، التجمع، وتكوين الجمعيات في (المادتين ١٩،٢٠) والتي اعدها الاعلان ضرورية للحكم الرشيد والتأكيد على كرامة الفرد وهي اهم سمات المجتمع الحر المنفتح ، وقد نصت المادة (١٩) على:((لكل شخص حق التمتع بحرية الراي والتعبير، ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة ، وفي التماس الافكار وتلقيها ونقلها الى الاخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود)) ونصت المادة(٢٠)على(((١) لكل شخص حق في حرية الاشتراك في الاجتماعات والجمعيات السلمية)) و(((٢) لا يجوز ارغام احد على الانتماء الى جمعية ما)) **(الإعلان العالمي لحقوق الإنسان و براون ، ٢٠٢٠ ، ١٥٧)**، والكثير من الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي تنص على الحقوق المدنية والسياسية للدول الاعضاء ، فضلاً عن الاتفاقيات الاقليمية والدولية التي وفرت غطاء شرعي لضمان حقوق كل المكونات الاجتماعية في كل الدول .

لقد اولت الأمم المتحدة وعبر مجلس الأمن اهمية كبيرة للسلم والأمن الدوليين عبر مواثيقها والعديد من القرارات التي اصدرتها في ما يتعلق بالأمن وتعزيز الشراكات الاقتصادية والتعاون بين الدول وتهيأت كل مقومات التعاون والشركات والرفاهية واشاعة مبادئ المساواة ، إذ اشارة المادة (٥٥) (ج) من ميثاق الأمم المتحدة ما نصه:((أن يشيع في العالم احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس او اللغة او الدين وبلا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة

تلك الحقوق والحريات فعلاً))(**ميثاق الأمم المتحدة ، الصادر عام ١٩٤٥، كاليفورنيا ، الفصل التاسع ، المادة (٥٥)(ج)**).

إن مفهوم الأمن الدولي قد شهد تحول كبير لاسيما في ظل العديد من التحديات التي واجهت العالم مما ادى بالتفكير العالمي للتحول من الأمن التقليدي الى مفاهيم الأمن الحديث التي تهتم بكل الجوانب المرتبطة بالإنسان لاسيما في ظل التنوع الكبير الذي تشهده العديد من المجتمعات وطبيعة التهديدات التي تزامنت مع هذه التحديات لذلك عملت التنظيمات الدولية على وضع استراتيجيات شاملة وواسعة تحد من هذه التحديات وتعزز قيم التعاون والتعايش السلمي والشراكات الاقتصادية بين المجتمعات(**ذنون الطائي، ٢٠٢١، ٣٠٦**).

إن تحقيق العدالة في الحقوق والواجبات التي كفلتها المواثيق والقوانين الدولية في عملية إدارة التنوع في المجتمعات المتنوعة من شأنها إن يحقق مردودات وانعكاسات كبيرة على الأمن الدولي في ما يتعلق بتحقيق الاستقرار والتعايش السلمي فضلاً عن إدامة قواعد العمل المشترك في المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعين بين افراد المجتمع وما بين الدول عبر ارساء قواعد التنمية المستدامة وزيادة التعاملات التجارية وخلق رائز الشراكات الاقتصادية والأمنية في مواجهة التحديات والمشاكل المشتركة(**ابادور اي ، ٢٠٢٠، ٦٤**).

الخاتمة:

إنَّ موضوع إدارة التنوع والامن الدولي الدولية هو من المواضيع المهمة في ظل ما شهده العالم من تحديات وتهديدات أفرزتها متغيرات عديدة في عالم سريع التغير، إذ إنَّ التكنولوجيا إكتسحت جميع المجالات، والتقدم العلمي الهائل في وسائل الإعلام وحقول الإتصال وتبادل المعلومات ساهم في كسر الحواجز السياسية والجغرافية والثقافية والإقتصادية، وبروز مفاهيم العولمة وتطبيقاتها، ونمو الأسواق الواسع تبعاً لتطبيقات الخصخصة وتوسيع مجالات القطاع الخاص وتطبيقات آلية السوق والمناداة بحرية ذلك السوق من التدخل الحكومي، والإضطراد الهائل في مجال الإبتكار والإبداع، جعل الدول تتجه إلى أن تعتمد أسلوب التعاون مع دول أخرى تشترك معها في النشاط، والذي يساعدها في تحقيق أهدافها مع المساهمة في تحقيق أهدافها المتعاونة معها، ان وضع استراتيجية بعيدة المدى لتفعيل الحوار بين الحضارات والثقافات من خلال استخدام معطيات التقنيات الحديثة لتدعيم هذا الحوار الحضاري وتشكيل مفاهيم مشتركة وبذل الجهود الدولية السلمية الفاعلة من اجل حل المشكلات الكبرى المعقدة التي تشكو منها المناطق التي يتولد فيها العنف والتميز العنصري

والتأكيد على أهمية القيم في تحقيق كرامة الانسان وإقامة العدل وتحقيق التعايش الامن بين المجتمعات البشرية من الكوارث والفقر والجهل والتدهور الأخلاقي وبث روح التعاون التسامح المساواة التضامن واحترام التنوع الثقافي بين الشعوب وخصوصيته

المصادر باللغة العربية

١- ابادور اي ، ٢٠٢٠، استخدام القوة في العلاقات الدولية، ترجمة عبدالله حسين، القاهرة ، وكالة الصحافة .
٢- ابرش، ابراهيم ، ٢٠١٢، النظرية السياسية بين التجريد والممارسة: تداخل النظرية السياسية والخطاب في العقل السياسي العربي ، القدس .
٣- ابن منظور، ابي الفضل جمال ، ٢٠١٠، لسان العرب ، المجلد الاول ، دار صادر، بيروت .
٤- إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأقليات وحمايتها: النهوض بحقوق الأقليات وحمايتها(دليل المدافعين عنها)، الأمم المتحدة، المفوضية السامية لحقوق الانسان، ٢٠١٢.
٥- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ٢٠٢٠، الجمعية العامة للامم المتحدة ، باريس في ١٠ كانون الأول ديسمبر ١٩٤٨، للاستفاضة ينظر : غوردن براون ، الاعلان العالمي لحقوق الانسان في القرن الحادي والعشرين ، ترجمة محمد بكر موسى ، مركز نماء للبحوث والدراسات ، القاهرة .
٦- اندرسون، جيمس ،٢٠١٧، صنع السياسات العامة ، ترجمه : عامر الكبيسي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان .
٧- انيس ، ابراهيم واخرون ،٢٠٠٤، المعجم الوسيط ، مكتبة الشروق ، القاهرة .
٨- البلتجاني،٢٠١٦، الامن الاجتماعي والاقتصادي والمواطنة الناشئة في المجتمع المصري، المركز العربي للأبحاث ودراسات والسياسات ، قطر.
٩- بن جمعة ، جمعة بن على ، ٢٠١٧، الأمن العربي في عالم متغير ، دار مدبولي للنشر والتوزيع ، القاهرة.
١٠- البهشتي ، علي رضا،٢٠٠٦، الأسس السياسية في المجتمعات التعددية ،ترجمة: عبد الرحمن العلوي ، دار الهادي، بيروت.
١١- ثورية، بوصلعة ، ٢٠١٧، السياسة الامنية اهميتها في مكافحة الجريمة ، مجلة الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد ١٨، الجزائر .
١٢- جاكوب، ينا ،٢٠٢٠، إدارة المؤسسات متعددة الثقافات، ترجمة: علا احمد اصلاح، مجموعة النيل العربية، القاهرة.
١٣- جبر، وليد عبد ، ٢٠١٦، ادارة التنوع الثقافي واستدامة التنمية في المجتمعات الانتقالية العراق إنموذجاً، مجلة الآداب ، العدد١١٩ .
١٤- الجبوري، سحر خليفة ،٢٠١٢، تنمية القدرات الادارية للمؤسسات الاعلامية ، دار المدى ، بيروت .
١٥- الجبوري، عمر فرحان ، ٢٠٢١، الأقليات ودورها في عدم الإستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان .

١٦- الحديثي و الخفاجي ، مها عبداللطيف، ٢٠٠٦، النظام السياسي والسياسة العامة دراسة في دور المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسة العامة في الدول المتقدمة والنامية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.
١٧- الدستور العراقي الصادر في العام ٢٠٠٥ .
١٨- الدوري، ٣٠- زكريا مطلق ، ٢٠٢٠، الادارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان .
١٩- الرازي، محمد بن ابي بكر ، ١٩٨٦، مختار الصحاح ، مكتبة لبنان ، لبنان .
٢٠- الربيعي، احمد حسين ،٢٠١٩، البيئة الاجتماعية والسلوك السياسي التوجهات والتحولات ، دار امجد للنشر والتوزيع ، الاردن .
٢١- الزبيدي، حسن لطيف ، ٢٠٠٧، موسوعة الأحزاب السياسية، مؤسسة المعارف.
٢٢- السامر و دهيرب، عبدالسلام و عدنان سمير، ٢٠١٧، تنوع الثقافات والآيديولوجيات في المجتمع وأثره في بنية الصحافة العراقية، مجلة الباحث الإعلامي، كلية الاعلام ، جامعة بغداد، العدد ٣٨.
٢٣- السلمي ، علي ،٢٠١٦، إشكاليات الدستور والبرلمان، دار سما للنشر والتوزيع ، عمان .
٢٤- سلوم ، سعد، الوحدة في التنوع التعددية وتعزيز المواطنة الحاضنة للتنوع الثقافي في العراق، مؤسسة مسارات للتنمية الثقافية والاعلامية، بغداد، ٢٠١٥.
٢٥- الشاذلي، احمد محي الدين ، ٢٠٢٠، التخطيط والسياسة الاجتماعية المفاهيم والاطر والأليات ، دار التعليم الجامعي للنشر والتوزيع ، الاسكندرية.
٢٦- الشريف، أبراهيم علاء الدين، ٢٠١٨، ايديولوجية المواطنة ، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان.
٢٧- شفيق، رياض، ٢٠١٠، حقوق الأقليات في ضوء القانون الدولي ، دار النهار للنشر، القاهرة– مصر.
٢٨- الشواف، سعد ، ٢٠٢٠، العلاقات السياسية الدولية ودور مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية، الآن ناشرون وموزعون، عمان.
٢٩- صالح ، نغم محمد ،٢٠١٠، مستقبل النظام الحزبي في العراق، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد ٤١.
٣٠- الصغير،عبد العزيز ،٢٠١٥، الشرعية الدولية للدولة بين القانون الدولي والفقه الاسلامي ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة .
٣١- ضو، فادي ، ٢٠١٧، الدين والديمقراطية في أوروبا والعالم العربي، دار الفارابي للنشر والتوزيع ، عمان.
٣٢- الطائي، طارق محمد ، ٢٠٢١، الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان ، ٢٠٢١.
٣٣- طشطوش، هايل عبد المولى ، ٢٠١٢، الامن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان .

٣٤- عبد الرزاق، صلاح ، ٢٠١٠، المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية ، منتدى المعارف ، بيروت .
٣٥- عجيب، عاطف ادم محمد ،٢٠١٤، إدارة التنوع الثقافي والسلام الإجتماعي دراسة حالة تلفزيون السودان، أطروحة دكتوراه، مركز دراسات ثقافة السلام، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.
٣٦- عطية، عمار تركي ، ٢٠١٦، التنوع الاجتماعي وأثره في شكل الدولة الاتحادي، مجلة البحوث القانونية، العدد ١٢.
٣٧- علاوي، ستار جبار ،٢٠٢٠، الاحزاب السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ (دراسة في البرامج السياسية) ، مجلة الدراسات الدولية ، العدد ٨٠.
٣٨- علوان و الموسى، محمد يوسف، ٢٠٠٥، القانون الدولي لحقوق الانسان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
٣٩- علوان، جبر، ابتسام حاتم ودينا محمد ،٢٠١٧، بين اشكالية الهوية والانتماء ورهانات الوحدة الوطنية العراقية، ، بغداد، .
٤٠- علي، امجد ،٢٠١٢، النظام الفيدرالي كحل للنزاعات في المجتمعات التعددية، منشأة المعارف، الاسكندرية.
٤١- العمارات، فارس محمد ، ٢٠١٦، دور المرأة الاردنية في الأمن العام ، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان.
٤٢- عمر، شورش حسن ، ٢٠١٨ ، خصائص النظام الفدرالي في العراق، المركز العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة .
٤٣- العنزي، سعد علي ،٢٠١٩، الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية منظور عالمي، دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان .
٤٤- العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ، الجمعية العامة للامم المتحدة ، ١٩٦٦.
٤٥- الفتلاوي، سهيل حسين ، ٢٠١١، الامم المتحدة ، ج١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان.
٤٦- فياض، عامر حسن ، ٢٠٠٩، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة ، در اسامة للنشر والتوزيع ، عمان .
٤٧- كوران، يوسف ،٢٠١٠، التنظيم الدستوري للمجتمعات التعددية في الدول الديمقراطية ، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، السليمانية.
٤٨- لكريني، ادريس، ٢٠٢١، إدارة الأزمات العابرة للحدود مداخل استراتيجية لتحويل المخاطر إلى فرص، مركز تريندز للبحوث والإستشارات، ابو ظبي.
٤٩- ليبهارت، ارنت، ٢٠١١، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينة، ط١، الفرات للنشر والتوزيع، بغداد.
٥٠- ليلة، علي، ٢٠٢١، الامن القومي العربي في عصر العولمة اختراق الثقافة وتبديد الهوية ، مكتبة الانجلو ، القاهرة .
٥١- ماضي، عبد الفتاح ،٢٠٢١، الديمقراطية والبندقية العلاقات المدنية – العسكرية وسياسات تحديث القوات المسلحة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر.
٥٢- محارمة واخرون، ايهاب ، ٢٠٢٢، إدارة الأزمات بين النظرية والتطبيق: الاستجابة الاستراتيجية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

٥٣- محفوظ ، رسول، ٢٠١٨، الامن الوطني الروسي بين الفرص والقيود ، مركز الكتاب الاكاديمي ،عمان.
٥٤- محمد و الحسيني، عفراء رياض و سيف، ٢٠١٣، طبيعة النظام السياسي العراقي واثره على الوحدة الوطنية وفق دستور ٢٠٠٥، مجلة كلية التربية، جامعة واسط ، العدد ٤٠.
٥٥- محمود و حسنين، اسماعيل وابراهيم جابر ، ٢٠١٠، تاريخ الفكر الاقتصادي ، دار غيداء للنشر والتوزيع ، عمان.
٥٦- محمود، خالد وليد ، ٢٠٠٧، آفاق الامن الاسرائيلي الواقع والمستقبل ، مركز الزيتون للدراسات الاستراتيجية ، بيروت .
٥٧- المساري، محمد عبد حمادي، ٢٠١٩، النظام الانتخابي وبناء العملية الديمقراطية، الدار العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة .
٥٨- مسعود، جبران ، الرائد معجم لغوي عصري،١٩٩٢، دار العلم للملايين، بيروت.
٥٩- المسلمي، ابراهيم عبدالله ، ٢٠٠٧، العالم والمجتمع ، دار الفكر العربي ، القاهرة .
٦٠- معزب، عادل جارلله ، ٢٠٢٠، الحكم الرشيد والتنمية البشرية في البلاد العربية ، المركز الديمقراطي العربي ، المانيا .
٦١- مهدي، محمد عاشور، ٢٠٠٢، التعددية الاثنية إدارة الصراعات واستراتيجيات التسوية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان.
٦٢- ميثاق الأمم المتحدة ، الصادر عام ١٩٤٥، كاليفورنيا .
٦٣- النعيمي، صلاح عبد القادر، ٢٠١٣، الإدارة دار اليازوري للنشر والتوزيع ، عمان.
٦٤- هادي ، احمد يحيى و حسن، حيدر كشكول، ٢٠٢٢، الفيدرالية كأسلوب لإدارة التنوع في الهند، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية، العدد ٥٣.
٦٥- واتس ، رونالد ،٢٠٠٦، الانظمة الفدرالية ،ترجمة غالي برهومة واخرين ، معهد الديمقراطي الوطني.

المصادر باللغة الانكليزية

1. Abadur A., 2020, The Use of Force in International Relations, translated by Abdullah Hussein, Cairo, Press Agency.
2. Abdel Razzaq, Salah, 2010, Religious authority in Iraq, parliamentary elections, and strengthening national unity, Al-Maaref Forum, Beirut.
3. Ajeeb, Atef Adam Mohamed, 2014, Managing Cultural Diversity and Social Peace, Sudan Television Case Study, PhD thesis, Center for Peace Culture Studies, Sudan University of Science and Technology.
4. Al-Amarat, Fares Muhammad, 2016, The Role of Jordanian Women in Public Security, Dar Al-Khaleej for Publishing and Distribution, Amman.
5. Al-Bahashti, Ali Reda, 2006, Political Foundations in Pluralistic Societies, Translated by: Abdul Rahman Al-Alawi, Dar Al-Hadi, Beirut.
6. Al-Duri, 30- Zakaria Mutlaq, 2020, Strategic Management: Concepts, Processes, and Case Studies, Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution, Amman.

7. Al-Enezi, Saad Ali, 2019, Strategic Management of Human Resources, a Global Perspective, Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution, Amman.
8. Al-Fatlawi, Suhail Hussein, 2011, United Nations, Part 1, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman.
9. Al-Hadithi and Al-Khafaji, Maha Abdul Latif, 2006, The Political System and Public Policy, a Study of the Role of Official and Informal Institutions in Public Policy-Making in Developed and Developing Countries, Al-Furat Center for Development and Strategic Studies.
10. Ali, Amjad, 2012, The Federal System as a Solution to Conflicts in Pluralistic Societies, Mansha'at Al-Ma'arif, Alexandria.
11. Al-Jubouri, Omar Farhan, 2021, Minorities and their role in political instability in Iraq after 2003, Dar Al-Academies for Publishing and Distribution, Amman.
12. Al-Jubouri, Sahar Khalifa, 2012, Developing the Administrative Capabilities of Media Institutions, Dar Al-Mada, Beirut.
13. Allawi, Sattar Jabbar, 2020, Iraqi political parties after 2003 (a study of political programs), Journal of International Studies, No. 80.
14. Al-Masari, Muhammad Abd Hamadi, 2019, The Electoral System and Building the Democratic Process, Al-Dar Al-Arabi for Publishing and Distribution, Cairo.
15. Al-Musalami, Ibrahim Abdullah, 2007, The World and Society, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo.
16. Al-Nuaimi, Salah Abdel Qader, 2013, managed by Dar Al-Yazouri for Publishing and Distribution, Amman.
17. Al-Razi, Muhammad bin Abi Bakr, 1986, Mukhtar Al-Sahah, Lebanon Library, Lebanon.
18. Al-Rubaie, Ahmed Hussein, 2019, Social Environment and Political Behavior, Trends and Transformations, Dar Amjad for Publishing and Distribution, Jordan.
19. Al-Saghir, Abdel Aziz, 2015, The International Legitimacy of the State between International Law and Islamic Jurisprudence, National Center for Legal Publications, Anglo-Egyptian Library, Cairo.
20. Al-Salami, Ali, 2016, Problems of the Constitution and Parliament, Dar Sama for Publishing and Distribution, Amman.
21. Al-Samer and Dhaireb, Abdul Salam and Adnan Samir, 2017, The diversity of cultures and ideologies in society and its impact on the structure of the Iraqi press, Al-Baheth Al-Media Magazine, College of Information, University of Baghdad, No. 38.
22. Al-Sharif, Ibrahim Alaa Al-Din, 2018, The Ideology of Citizenship, Dar Ghaida for Publishing and Distribution, Amman.
23. Al-Shawaf, Saad, 2020, International Political Relations and the Role of the Security Council in Managing International Crises, Now Publishers and Distributors, Amman.
24. Al-Shazly, Ahmed Mohi El-Din, 2020, Planning and Social Policy Concepts, Frameworks, and Mechanisms, University Education Publishing and Distribution House, Alexandria.
25. Al-Taie, Tariq Muhammad, 2021, International Security in the Twenty-First Century, Dar Al-Academies for Publishing and Distribution, Amman, 2021.

26. Alwan and Al-Mousa, Muhammad Youssef, 2005, International Human Rights Law, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman.
27. Alwan, Jabr, Ibtisam Hatem and Dina Muhammad, 2017, between the problem of identity and belonging and the stakes of Iraqi national unity, Baghdad.
28. Al-Zubaidi, Hassan Latif, 2007, Encyclopedia of Political Parties, Al-Maaref Foundation.
29. Anis, Ibrahim and others, 2004, Intermediate Dictionary, Al-Shorouk Library, Cairo.
30. Attia, Ammar Turki, 2016, Social Diversity and its Impact on the Federal Form of the State, Journal of Legal Research, No. 12.
31. Bin Jumaa, Jumaa Bin Ali, 2017, Arab Security in a Changing World, Madbouly Publishing and Distribution House, Cairo.
32. Charter of the United Nations, issued in 1945, California.
33. Daou, Fadi, 2017, Religion and Democracy in Europe and the Arab World, Dar Al-Farabi for Publishing and Distribution, Amman.
34. El-Beltjani, 2016, Social and Economic Security and Emerging Citizenship in Egyptian Society, Arab Center for Research, Studies and Policy, Qatar.
35. Fayyad, Amer Hassan, 2009, Iraq and the misery of the desired democracy, Dar Osama Publishing and Distribution, Amman.
36. Hadi and Hassan, Ahmed Yahya and Haider Kashkul, 2022,*Alfidiraliat ka'uslub li'iidarat altanawue fi alhindu, Political and International Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, No. 53.*
37. Ibn Adam, Abi Al-Fadl Jamal, 2010, Lisan Al-Arab, Volume One, Dar Sader, Beirut.
38. Ibrash, Ibrahim, 2012, Political Forces between Abstraction and Practice: The Overlap of Political Trends and Discourse in Members of the Arab Yemen, Jerusalem.
39. International Covenant on Civil and Political Rights, United Nations General Assembly, 1966.
40. Jacob, Yanna, 2020, Managing Multicultural Institutions, Translated by: Ola Ahmed Islah, Nile Arab Group, Cairo.
41. Kuran, Youssef, 2010, Constitutional Organization of Pluralist Societies in Democratic Countries, Kurdistan Center for Strategic Studies Publications, Sulaymaniyah
42. Laila, Ali, 2021, Arab National Security in the Age of Globalization, Penetration of Culture and Dissipation of Identity, Anglo Library, Cairo.
43. Lakrini, Idris, 2021, Managing Cross-Border Crises, Strategic Approaches to Transforming Risks into Opportunities, Trends Center for Research and Consulting, Abu Dhabi.
44. Lijphart, Arendt, 2011, Consensual Democracy in a Pluralistic Society, translated by: Hosni Zeina, 1st edition, Al-Furat Publishing and Distribution, Baghdad.
45. Madi, Abdel Fattah, 2021, Democracy and Venice, Civil-Military Relations and Armed Forces Modernization Policies, Arab Center for Research and Policy Studies, Qatar.
46. Maharmeh et al., Ihab, 2022, Crisis Management between Theory and Practice: Strategic Response, Arab Center for Research and Policy Studies, Beirut.

47. Mahdi, Muhammad Ashour, 2002, Ethnic Pluralism, Conflict Management and Settlement Strategies, Scientific Center for Political Studies, Amman.
48. Mahfouz, Rasoul, 2018, Russian National Security between Opportunities and Constraints, Academic Book Center, Amman.
49. Mahmoud and Hassanein, Ismail and Ibrahim Jaber, 2010, History of Economic Thought, Dar Ghaida for Publishing and Distribution, Amman.
50. Mahmoud, Khaled Walid, 2007, Israeli security prospects, reality and future, Al-Zaytoun Center for Strategic Studies, Beirut.
51. Masoud, Gibran, Al-Raed, a Modern Linguistic Dictionary, 1992, Dar Al-Ilm Lil-Malayin, Beirut.
52. Moazib, Adel Jarallah, 2020, Good Governance and Human Development in Arab Countries, Arab Democratic Center, Germany.
53. Muhammad and Al-Husseini, Afra Riyad and Saif, 2013, The nature of the Iraqi political system and its impact on national unity according to the 2005 Constitution, Journal of the College of Education, Wasit University, No. 40.
54. Omar, Shorsh Hassan, 2018, Characteristics of the Federal System in Iraq, Arab Center for Publishing and Distribution, Cairo.
55. Saleh, Nagham Muhammad, 2010, The Future of the Party System in Iraq, Journal of Political Science, College of Political Science, University of Baghdad, No. 41.
56. Salloum, Saad, Unity in Diversity, Pluralism and Promoting Citizenship that Incubates Cultural Diversity in Iraq, Masarat Foundation for Cultural and Media Development, Baghdad, 2015.
57. Shafiq, Riyad, 2010, Minority Rights in Light of International Law, Dar Al-Nahar Publishing, Cairo - Egypt.
58. Tashtoush, Hayel Abdel Mawla, 2012, National Security and the Elements of State Power in Light of the New World Order, Dar Al-Hamid for Publishing and Distribution, Amman.
59. Thawria, Bousalaa, 2017, Security Policy and its Importance in Combating Crime, Academy Journal for Social and Human Studies, No. 18, Algeria.
60. The Iraqi Constitution issued in 2005.
61. United Nations Declaration on the Rights of Our Minorities: Looking to Our Minorities (A Guide for Defenders), United Nations, Human Rights for Human Rights, 2012.
62. Universal Declaration of Human Rights, 2020, United Nations General Assembly, Paris on December 10, 1948, for active elaboration: Gordon Brown, The Universal Company for Human Rights in the Twenty-First Century, translated by Muhammad Bakr Musa, Nama Center for Research and Studies, Cairo.
63. Watts, Ronald, 2006, Federal Systems, translated by Ghali Barhouma and others, National Democratic Institute.